**المقياس : مناهج البحث في العلاقات الدولية**

**السنة الثالثة : تخصص علاقات دولية**

**مدرس المساق : د. منير موسى أبو رحمة**

**المحاضرة الاولى :**

1. **النظام الإقليمي (الإقليمية):**

هو مفهوم حديث في دراسة العلاقات الدولية، حيث لم يتم تداوله إلا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وأن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشئون الدولية منذ زمن بعيد حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي([[1]](#footnote-1))، ودار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية وأي المنهاجين ينبغي أتباعه لتنظيم المجتمع الدولي، وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من أقترح تنظيماً عالمياً يشمل جميع الدول وهؤلاء هم أنصار العالمية؛ بينما رأي آخرون، أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية. كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية، وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية([[2]](#footnote-2)).

كما أن مستوى النظام الإقليمي هو النظام التابع Regional or Subordinate System، وهو المستوى التحليلي الذي يستند على أن النظام الدولي، يتكون من أنظمة إقليمية أو فرعية، ويقصد به أن نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما يحدد عادة على أساس جغرافي، أي على مستوى إقليمي، وحسب هذا المستوى فإن معرفة العلاقات والتأثيرات والمشاكل والقضايا في إقليم محدد، يساعد على فهم ومعالجة هذه المسائل، وبالتالي فهم ومعالجة النظام الدولي ككل. أيضاً وحسب هذا المستوى يمكن تحديد العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الدولي والإقليمي الأمر الذي ينطوي عليه تسهيل عملية الضبط والمراقبة والتحكم في القضايا القائمة وتلك التي يمكن أن تظهر مستقبلاً([[3]](#footnote-3)).

أولا : النظام الإقليمي

نشأ مفهوم النظام الإقليـمي في الستينات والسبعينات، وتعود أصول الفكرة إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، أولهما الإقليمية وهي كمدرسة نشأت لمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والإستقرار، واعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عمليا للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، في حين كان دعاة العالمية قد دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب. ويرجع المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي إلى دراسات التكامل لكافة فروعها وخاصة التكامل الاقتصادي.

وإلى جانب هاذين المصدرين الفكريين لنشأة النظام الإقليمي، كانت هناك أيضا مستجدّات دولية ساهمت في ذلك. في هذا السياق يقدّم أوران يـونـغ Oran Young نموذج الإنقطاع Discontinuities في النظام الدولي الذي يفسّر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية. ويظهر هذا النموذج كيف أن أنماط التأثير الكونية والإقليمية يقسم بعضها بالتطابق والبعض الآخر بالانقطاع. ويستتبع ذلك ظهور تشابه في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة.

ويرى يونغ مثلا أن بعض المناطق لها خصوصيتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، ولئن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في كافة المناطق إلاّ أن هناك أيضا عوامل التأثير الخاصة بكل منطقة، والتي بدورها تؤثر في أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة في المنطقة، والتي تميزها عن أنماط العلاقات والتفاعلات في مناطق أخرى أو على المستوى الكوني. ويرى يونغ أن ما زاد من أهمية إعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل سياسية، حدوث مستجدات في غياب حرب دولية عالمية تؤدي إلى إحداث تمحور على المستوى الدولي مما سمح لكل منطقة أن تطور بشكل أو بآخر خصوصياتها، وإندثار القوة بشكل تدريجي في النظام الدولي بالرغم من محافظة القوتين العظميين (سابقا) على نفوذهما الكبير، وقيام أو إعادة إحياء قوى كبرى وقوى إقليمية وازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير، خاصة في إفريقيا وآسيا، وازدياد مستوى الوعي السياسي الذي يتخطّى أحيانا حدود الدولة إلى حدود المنطقة، وأخيرا قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين العظميين بإنشائها.

إزاء هذه الخلفيات صدرت مع مطلع السبعينيات دراسة مقارنة بعنوان "السياسة الدولية في الأقاليم" للأستاذين لويس كانتوري وستيفن سبيغل، كان من شأنها إعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام التطبيقي بمفهوم النظام الإقليمي، حيث رأيا أن هناك أسبابا ستّ لاعتماد مفهوم النظام الدولي الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية، هي التالية:

1- يساهم هذا المفهوم في تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسطا للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات/الأطراف في النظام الدولي.

2- يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن (القوتين العظميين سابقا) أو النظام الدولي بشكل عام، بحيث يغيبون عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي. فهناك أحداث كثيرة لا يمكن ردّ أسبابها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهيمن، بل هي نتاج عوامل إقليمية أو عوامل ما دون الإقليمية.

3- يساعد هذا المفهوم أخصّائيي المناطق الذين يهتمون بدراسة الدول بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم. كذلك يساعد هذا المفهوم المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة وسماتها الهامة.

4- يساعد أيضا، في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

5- يساعد في الدراسة المقارنة بين منطقتين مختلفتين لاستخراج سمات التشابه والتمايز بينهما. وكذلك الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين لاستنباط السمات الجديدة للمنطقة.

6- يساعد أيضا في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل مثلا بين النظام المهيمن (نظام القوتين العظميين سابقا) ونظام إقليمي معين. وفي هذا السياق يدرس مثلا اختراق القوتين العظميين –سابقا- للنظام الإقليمي وتنافسهما حوله.

وقسم الكاتبان النظام الإقليمي إلى ثلاث أجزاء، هي منطقة القلب، منطقة الهامش، ونظام التغلغل. واعتبرا أن الأول يضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة، أما منطقة الهامش فتضم الدول التي هي بعيدة عن قلب النظام بدرجة معينة نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو إقتصادية أو تنظيمية، ولكن مع ذلك تقوم بدور معين في سياسة النظام الإقليمي، أما نظام التغلغل فيضم الدول الخارجية عن النظام والتي تقوم بدورها سياسيا في العلاقات الدولية لهذا النظام. واعتبر الكاتبان أن هناك أربع فئات من المتغيرات تحدّد موقع الدول في التقسيمات الثلاث وتحدّد طبيعة النظام بشكل عام، هي طبيعة ومستوى التماسك في النظام، طبيعة الاتصالات في النظام، مستوى القوة أو الإمكانات في النظام وبنية العلاقات وأنماطها.

**المحاضرة الثانية :**

وللنظام الإقليمي أربع وظائف رئيسية هي:

1- وظيفة التكيف: تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات والمنافسات بينهم.

2- الوظيفة التكاملية: ويقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه على المستوى الرسمي وغير الرسمي، بحيث تصبح الموارد، التي تتحرّك في ذلك الإطار، أكبر وأكثر ديناميكية من تلك التي تتحرّك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام.

ويؤدي الأداء الناجح لهذه الوظيفة إلى تدعيم القيم الخاصة بالإقليم في الممارسات العملية حيث يدخل إليها الإعتبارات الديناميكية، وبذلك ترتبط وظيفة التكامل بوظيفة التكيف.

3- وظيفة الحماية والأمن: وهي بالنسبة للنظام الإقليمي، موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية، والتي تفترض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي، وإلاّ سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.

4- وظيفة تحقيق الأهداف: وهب وظيفة تتوحد فيها أطراف النظام الإقليمي أو تفترق، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، وهنا تكمن قدرة النظام على التوفيق، وبناء التراضي بين كل أطرافه، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكّدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس، فإن النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله.

1. **الدور الإقليمي:**

عادة ما ينصرف الدور الإقليمي إلى الإقليم الذي تقع فيه الوحدة الدولية. فنادراً ما تطمح الوحدات الدولية إلى الاضطلاع بدور في أقاليم لا تقع فيها جغرافياً لأن قدرتها على الاضطلاع بأعباء الدول يكون باهظة في تلك الحالة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتوافر لها المقدرات للاضطلاع بأعباء الدور في أقاليم بعيدة عنها جغرافياً. ولكن الدول قد تغير من حدود الإقليم بما يتناسب مع طموحاتها، كما حدث حينما سعت الولايات المتحدة إلى إعادة تعريف الشرق الأوسط في إطار مشروع "الشرق الأوسط الأكبر" بحيث يشمل دولاً تقع في وسط وجنوبي آسيا، وحددت دورها في هذا الشرق الأوسط الذي تم توسيع حدوده ليشمل نشر الديمقراطية([[4]](#footnote-4)).

1. التكامل الإقليمي:

يعتبر التكامل أحد أشكال التفاعلات الدولية، وتثير دراسته كثيراً من المشاكل والقضايا سواء على المستوى النظري أو الجانب التطبيقي فيما يتعلق بجدواه ومجالاته وخصائصه وإمكانية تحقيقه، وما إذا كان يقصد به التكامل الدولي أم التكامل الإقليمي، حيث أن فكرة التكامل هي واحدة من الاتجاهات والنظريات والمتعلقة بكيفية صيانة السلم والأمن الدوليين وحل المنازعات بين الدولي. وفكرة التكامل كظاهرة علاج لتلك العلاقات بغرض التخفيف من حدة الصراعات والحروب أو القضاء عليها، وذلك للانتقال بمجموعة من الدول التي ترغب في التكامل إلى مستوى أرقي من التنظيم وتوزيع الوظائف والتعاون والتقدم([[5]](#footnote-5)).

عرف "ليون ليندبرج" "Leon Lindberg" التكامل الإقليمي بأنه العملية التي تجد فيها الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلاً عن ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة منظمة دولية مثلاً، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد([[6]](#footnote-6)).

كما يعُتبر التكامل الدولي التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية، وقد برزت فكرة التكامل الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، لتمثل مركزاً وسطاً ما بين الوضع الذي كان سائداً وهو انقسام العالم إلى الدول، وبين الوضع الذي يسمح بإقامة حكومة عالمية. وعليه فالاهتمام بالتكامل الإقليمي يعود جوهره إلى نظرية أخلاقية وقيمية تقوم على بناء نمط من التفاعلات بين دول في إقليم معين، يؤدى إلى خلق أنماط جديدة ممكنة للمجتمعات الإنسانية بطريقة سلمية وعلى درجة عالية من التنظيم، مع خلق الشروط والعمليات اللازمة لتحقيق هذا الوضع([[7]](#footnote-7)).

1. التكامل السياسي:

يعد التكامل العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة([[8]](#footnote-8))، وانطلاقاً من هذا التعريف يضيف البعض بعد جديد لدراسة التكامل سواءاً الدولي أو الإقليمي، والمتعلق بمسألة نقل الولاءات من إطارها المحلي الدولة القومية إلى إطارها الواسع التكتل بين الدول المتكاملة([[9]](#footnote-9)).

وعليه، يقصد بالتكامل السياسي إدماج المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية والأمنية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يتطلب دائماً إلغاء الحكومات الوطنية – مثلما هو الحال في نموذج الوحدة الفيدرالية – ولكنه قد يقتصر على نقل سلطاتها في بعض الاختصاصات إلى هذه المؤسسات وفق نمط التكامل الكنفدرالي الذي لا يتطلب تخلي الدولة عن سيادتها الكاملة خصوصاً في سياستها الداخلية([[10]](#footnote-10)).

ومما لا شك فيه أن التكامل السياسي يعد من أصعب أنواع التكامل تحقيقاً وذلك أن هذا النمط من التكامل يؤدي إلى تقييد سياسة الدولة وسلطتها في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لمواطنيها([[11]](#footnote-11)). كما يصطدم هذا النوع من التكامل بالنزعات والاعتبارات القومية مما دفع بالبعض لاشتراط التكامل الاقتصادي كخطوة أولى سابقة له([[12]](#footnote-12)).

**المحاضرة الثالثة**

**المنهج التاريخى:**

وذلك من منطلق أن الظاهرة السياسية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، هى تراكم لمجموعة من العوامل التى حدث بينها تفاعل مع مرور الزمن ومعالم السياسة هنا يستطيع أن يجعل التاريخ إطاراً لمعرفة الماضى والسياسة أكثر ارتباطا بالتاريخ من أى علم آخر، كما أن التاريخ يوصف بأنه علم السياسة الجارية، ولذلك ومن خلال استخدام هذا المنهج سوف نستطيع الحصول على كثير من الوثائق والمعلومات التى ستساعدنا فى التوصل إلى حقيقة تأثير العلاقات بين كل من سوريا وإيران على القضايا العربية، ويمكن الإشارة إلى مجموعة من المحاذير والشروط المرتبطة باستخدام هذا المنهج من جانب الباحثين على النحو التالى([[13]](#footnote-13)):

* يكون استخدام التاريخ والأحداث وفق إطار نظري محدد لإثبات فرضية معينة أو تأكيد أهمية تواتر معين من التفاعلات والتطورات.
* لا يستخدم المنهج التاريخى أو يطبق للحشو أو لحشد كم من المعلومات دون الاهتمام بتحليل تلك العوامل لخدمة أهداف البحث ومعالجة المشكلة البحثية.
* التحليل وليس الوصف هو الفيصل فالباحث الذى يقتصر على السرد التاريخى يضع جهده فى عداد البحوث الشكلية التى عفا عليها الزمن

رغم اختلاف كل حالة قد يفضل استخدام منهج أو أداة بحثية إضافية ويحدد بوضوح نطاق وحدود وأهداف استخدام التاريخ.

**المحاضرة الرابعة :**

**أولا : المشكلة البحثية**

تصاغ مشكلة البحث عادة بواحد من طريقتين .

1. يمكن أن تصاغ المشكلة في عبارة لفظية تقريرية

2. يمكن أن تصاغ المشكلة كذلك في شكل سؤال

لذلك يستلزم مسألة اختيار المشكلة البحثية وتحديد صياغتها معالجة خمسة نقاط بالغة الأهمية ترسم الصورة الكلية للموضوع وهي :

أ‌- ماهية المشكلة البحثية .

ب‌- وصف المشكلة البحثية .

ت‌- كيفية تحديدها وصياغتها وأخطاء ذلك .

ث‌- مصادر واختيار المشكلة البحثية وأساليب الوصول إليها .

ج‌- معايير اختيارها وشروط جودتها .

مع العلم بأنة يجب أن يقوم الباحث باختيار مشكلته البحثية ينتقل إلى صياغتها أي تحديدها في صورة دقيقة وواضحة بحيث لا تكون شديدة الاتساع أو بالغة الضيق .

**ثانيا : الفرض العلمي وشروطة**

الفرض العلمي هو علاقة بين متغيرين تنوع من حيث الطبيعة والاتجاة على النحو التالي :

A. وفقا لمعيار الطبيعة علاقة سببية و وعلاقة التتابع

B. وفيما يتعلق باتجاة العلاقة يؤخد صورتين طردية وعكسية

C. ادا ما قمنا بالمزاوجة بين طبيعة العلاقة واتجاهها يكون لدينا اربعة نمادج سببية موجبة وسببية سالبة وعلاقة تتابع سالبة وعلاقة تتابع موجبة

اما الشروط فهي :

1. التحديد الواضح لمتغير الفرض العلمي .

2. التحديد الواضح بين المتغيرين واتجاههما .

3. الحرص على الصياغة العامة المجردة للفرض .

4. الابتعاد عن الاحكام الغيبية في صياغة الفرض .

5. ضرورة صياغة الفروض في الفاض سهلة واضحة التأويل .

6. ضرورة أن يتصل الفرض بالواقع ويتسق معة الى حد كبير .

1. ()د.محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص ص7-9. [↑](#footnote-ref-1)
2. () د.على الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1988، ص14. [↑](#footnote-ref-2)
3. () David J. Myers, ed., **Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response**, Boulder: Westview, 1991, pp.3-9. [↑](#footnote-ref-3)
4. () د.محمد السيد سليم، "مفهوم الدور الإقليمي"، في: "التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي"، **أوراق المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 30 – 31 ديسمبر 2008، ص ص14-16. [↑](#footnote-ref-4)
5. () Laursen, Finn, “Comparative Regional Economic Integration: The European and Other Processes”, **International Review of Administrative Sciences**, Vol. 57, 1991, pp.515-526. [↑](#footnote-ref-5)
6. () Leon N. Lindberg, and Stuart A. Scheingold, **Europe's Would-Be Polity: Patterns of Change in the European Community**, Englewood-Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc. 1970. [↑](#footnote-ref-6)
7. () د.محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، **مرجع سابق**، ص 44-48. [↑](#footnote-ref-7)
8. () جيمس دورتي، روبرت بالتسجراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص ص268-270. [↑](#footnote-ref-8)
9. () **المرجع السابق**، ص271. [↑](#footnote-ref-9)
10. () د.إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، دار ذات السلاسل، 1982، ص ص377-379. [↑](#footnote-ref-10)
11. () محمد محمود الأمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص244-246. [↑](#footnote-ref-11)
12. () **المرجع السابق**، ص257. [↑](#footnote-ref-12)
13. () د.كمال المنوفى، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص ص 71-75. [↑](#footnote-ref-13)